ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

"إعادة تموّضع الأسر المعنيّة بالخدمات الاجتماعية: من موقع المتلقي الى الشريك النشط"

إعداد الباحثة

مدلين إبراهيم حجازي

(طالبة دكتوراه في العمل الاجتماعي، المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف– بيروت، لبنان)

https://doi.org/10.36571/ajsp8423

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

تواجه الخدمات الاجتماعية في لبنان تحديات بنيوية ومعرفية تؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات الأسر بفعالية، إذ غالبًا ما تُبقي النماذج التقليدية الأسر في موقع "المتلقي"، ما يحُدّ من انخراطها في صياغة السياسات الاجتماعية والمساهمة في تطوير البرامج. وتبرز هذه الدراسة إشكالية الشراكة بين الجهات الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والجهات غير الحكومية من جهة، والأسر المعنيّة من جهة أخرى، وذلك في ظل غياب التخطيط التشاركي وآليات التنسيق الفعّالة.

وانطلاقًا من كون الهدف الأساسي للأطروحة هو رسم صورة لواقع استراتيجيّات عمل مراكز الخدمات الإنمائيّة اتجاه سياسة أسريّة ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان. يسعى هذا المقال إلى توصيف طبيعة الشراكة القائمة بين الأسر والفاعلين المهنيين في الوزارة، واستكشاف العوامل المؤثرة فيها، وإبراز دور الأسر كشريك فاعل في الخدمات الاجتماعية. وقد اعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا بنائيًا استكشافيًا وصفيًا، قائمًا على دراسة حالة داخل الوزارة، وشملت العينة ثلاث مستويات: الأسر المستفيدة من الخدمات الاجتماعية، المهنيون في الإدارة المركزية المعنيون بالتخطيط وصناعة القرار، والإداريون والعاملون الاجتماعيون في المراكز. وجُمعت البيانات من خلال مقابلات شبه منظّمة استُخدم فيها دليلان موجّهان لكل من الأسر والمهنيين.

أظهرت النتائج أنّ الشراكة ما تزال محدودة بفعل القيود البنيوية والتنظيمية، وضعف الحوكمة، والمركزية البيروقراطية، مما أسهم في إنتاج خدمات مجزأة يغلب عليها الطابع الإغاثي، وزاد من شعور الأسر بالإحباط والاعتمادية على الخدمات.

وتخلص الدراسة إلى أنّ تعزيز موقع الأسر كشريك نشط يتيح إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الثقة والاعتراف المتبادل، كما يُمَكّن من تطوير استراتيجيات أكثر انسجامًا مع الاحتياجات الواقعية للأسر، بما يُعزز التمكين الاجتماعي والاقتصادي. وترى الدراسة أنّ الشراكة ليست خيارًا إضافيًا، بل استحقاقًا ديمقراطيًا يتطلّب ثقافة مؤسسيّة منفتحة وممارسة حثيثة لتحقيق تحوّل فعلي في الممارسات المهنية والذهنيات المؤسسيّة، وتأسيس نهج جديد في العلاقة بين الدولة والمؤسسات والأسر، يقوم على الثقة والتلاقي والتبادل، من أجل بناء خدمات اجتماعية أكثر شمولًا واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة؛ الحوكمة المتعددة الأطراف؛ الشراكة؛ المشاركة.

المقدمة:

تواجه الخدمات الاجتماعية في السياق اللبناني، كما في العديد من السياقات العالمية، تحدّيات بنيوية ومعرفية تتعلّق بقدرتها على الاستجابة الفعّالة لاحتياجات الأسر. فقد أظهرت دراسات عدّة أنّ النماذج التقليدية المعتمدة في تصميم وتقديم هذه الخدمات غالبًا ما تُبقي الأسر في موقع "المتلقّي"، ما يحدّ من إمكان انخراطها في رسم السياسات الاجتماعية والمساهمة في تطوير البرامج (Ravon, 2012). ويُبرز هذا الواقع إشكاليّة الشراكة بين الجهات الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والجهات غير الحكومية من جهة، وبين الأسر المعنيّة من جهة أخرى، في ظل غياب آليات التنسيق والتخطيط التشاركي التي تتيح بناء شراكات متوازنة ومستدامة.

إنّ مقاربة الأسر كشريك فاعل في العملية الاجتماعية لا تقتصر على تحسين فعاليّة الخدمات فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الثقة والاعتراف المتبادل. فمن خلال إدماج الأسر في عمليات التقديرو التخطيط والتنفيذ، يصبح بالإمكان تطوير استراتيجيات أكثر انسجامًا مع الاحتياجات الواقعية وأكثر قدرة على تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي (Donzelot & Mével, 2002).

وانطلاقًا من كون الهدف الأساسي للأطروحة هو رسم صورة لواقع استراتيجيّات عمل مراكز الخدمات الإنمائيّة اتجاه سياسة أسريّة ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، فإنّ هذا المقال يهدف إلى:

- توصيف طبيعة الشراكة القائمة بين الأسر المعنيّة والفاعليين المهنيين في وزارة الشؤون الاجتماعية.
- استكشاف العوامل المؤثرة في شراكة الأسر.
- إبراز دور الأسر كشريكٍ فاعلٍ في الخدمات الاجتماعية.

1. إشكالية البحث

لقد أثيرت مسألة شراكة الأسر في السياسات الاجتماعيّة منذ بداية ثمانينيّات القرن العشرين، حيث تشكّل قضية شراكتهم مبدأً أساسيّاً للسياسات الاجتماعيّة، باعتبار أنّ ذلك يتعلق بموقعهم كمعنيين بتلك السياسات، الى جانب الدولة والجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة. ويُنظر إلى هذا النهج كبُعدٍ أساسيٍ لتنشيط الديمقراطية في المجال الاجتماعي، وبالتالي يشكل شرطًا لشرعيّة وفعاليّة السياسات (Avenel, 2017).

وهناك العديد من المبادرات وتجارب الشراكة التي تتطوّر في المجتمعات، ممّا يسمح بظهور ديناميكيّات نُشطة للأسر المعنيّة. اذْ نلاحظ في المجتمعات الغربية ظهور طريقة جديدة للتفكير في دعم الأسر من خلال التأكيد على مفهوم المعنيين كعناصر فاعلة في السياسات الأسريّة، ويترافق ذلك مع سلسلة من القوانين التي أحدثت تطوّرا قائمًا على تعزيز حقوق الأسر المعنية بالخدمات وإشراكها في هذا الحق من منظور البناء المشترك، في المراحل المختلفة للقرار من التطوير الى التنفيذ والتقييم، كذلك تعديل في أساليب حوكمة المؤسسات وتنظيم نوعيّة العلاقة بين المتدخلين والأسر المعنيّة. مع مراعاة ترتيبات الشراكة في الإجراءات والحالات المختلفة (Avenel, 2017).

وعلى الرغم من أن الشراكة تُعَد مبدأً جوهريًا، إلا أنّ الأبحاث تشير إلى وجود فجوة بين الأهداف المعلنة والتأثيرات الفعلية على أرض الواقع. حيث تشير معظم الأبحاث الأكاديميّة أنّ موضوع الشراكة يلحظ الحدود المتكرّرة لأشكال هذه الشراكة، والتي يُنظر إليها بتناقض (Carrel, 2013). فمعنى الشراكة وقيمتها المضافة غير مكتسبة لدى العديد من صنّاع القرار والمتدخلين المهنيين مع الأسر. كما إنّ صعوبات النهج التشاركي مرتبط بأساليب العمل المؤسسي والإجراءات الملموسة التي يتم تنفيذها، فالبناء السياسي والتكامل المؤسسي لا يسهّلان ارتباط الأشخاص المعنيين والهياكل الوسيطة في تنفيذ الخدمات الأساسيّة (Avenel, 2017).

كذلك، فإنّ العقلية السياسيّة التقليديّة المركزيّة والعموديّة للدولة تُثبت عدم الثقة في المجتمعات والعمل الاجتماعي الجماعي. اذْ يُنظر إلى الدولة على أنها الجهاز الذي يضفي الشرعيّة ويحافظ على أساليب تشغيل محدودة التشارك، والتعامل مع الأسر المعنيّة "كمستفيد" بدلاً من النظر إليها كشريك فاعل (Jaeger, 2015)، فضًلا عن التحفّظ في إتاحة مساحات تعزّز الاستقلاليّة والتجدّد لصالح الأسر.

من جهة أخرى سلّطت العديد من الدراسات الضوء على الصعوبات التي تواجهها الجهات الفاعلة المؤسّسيّة في التفاوض على علاقات الثقة مع غيرها من الجمعيات (Carrel, 2013)، إذ لا يمكن تصور هذا المنظور دون إقامة شراكة حقيقية ذات مصلحة عامة بين الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية المعنيّة، وأن يتم دعمهم في دورهم كفاعلين ومنتجين مشاركين (Lafore, 2016). وبالتالي هذه الهشاشة في الشراكة تُغذّي موقف عدم الثقة المتبادل بين المؤسسات والأسر، وشعور الأخيرة بعدم الاصغاء إليها (Avenel, 2017).

كذلك تؤثر التعقيدات الاداريّة المؤسساتيّة، وصعوبة التنسيق ما بين المهنيين الفاعلين من جهة، والأسر من جهة أخرى، من ناحية تعدّد التدابير والاجراءات الموضوعة دون منحها تماسكًا عامًا وتشاركًا مع الأسر المعنيّة، ما يخلق لديها شعورًا بالإحباط أو حتى الرفض. وهذا يعود الى إنّ عمل النظام الاجتماعي المعاصر ينتج عنه تقسيمات في مجالات متعدّدة، لا تساعد على التعاون بين القطاعات، ما يخلق تعارضاً في مسارات مرافقة الأسر المعنيّة، ولا شك أن صعوبة هذه الممارسة ترجع إلى حقيقة أن تطوير التعاون يعتمد قبل كل شيء على إرادة الجهات الفاعلة (Poinsot, 2016).

وفي الانتقال الى السياق اللبناني، أحدثت الأزمات المالية والاقتصادية والأمنية المتعدّدة والمستمرة، تأثيراً كبيراً على الأسر في جميع أنحاء البلاد. وتشير الدراسة الصادرة عن اليونيسف (2023) عن حجم الضرر اللاحق بنوعيّة حياة الأسر، لجهة الحرمان من حقوقهم الأساسية جراء الإشكاليات المتعددة التي تطالهم في كل جوانب حياتهم، لاسيّما الفقر المتعدّد الأبعاد، وتزايد العنف وتدهور العلاقات الأسريّة، وتزايد القيود في الوصول الى الخدمات الأساسيّة التي لم تعد متوفرّة بشكل كافٍ (البنك الدولي، 2024)، بالإضافة إلى نقص الخدمات المتخصّصة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025). ما ولّد شعور الأسر بالإحباط والظلم الاجتماعي بسبب الصعوبات التي يختبرونها.

ولمّا كانت وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهاز الرسمي المخوّل الاهتمام بشؤون الأسرة وفق قانون رقم (212) الصادر عام 1993، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة لدعم الأسر والفئات الأكثر تهميشًا. تواجه الأخيرة تحديّات في نمط تقديم الخدمات الاجتماعية الحاليّة، نظراً لتقلّص الموارد المالية والبشرية للدولة، والاعتماد الكبير على المنظمات غير الحكومية والتي هي ايضاً محدودة الإمكانات (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025).

وعليه إنّ ضعف دور الدولة وتراجع حضورها في ضمان العدالة الاجتماعية وتنظيم الاقتصاد، أنتج سوء الحوكمة التي تجلّت على عدّة مستويات سياسيّة، اقتصاديّة، اجتماعيّة، وبيئيّة. فالواقع الحالي يظهر محدوديّة التنسيق داخل الوزارة وبين القطاعات المختلفة، وثغرات تتعلّق بإشراك الأسر في بناء السياسات والتخطيط للخدمات الاجتماعية الملائمة للاحتياجات المحليّة، واتخاذ القرارات التي تؤثر عليها، حيث أنّ مقاربة الوزارة تركّز على الاستجابة للأزمات بدلاً من فهم المشكلات وتحديد الاحتياجات لتصميم الخدمات والبرامج التي تنسجم مع واقع الأسر ومتطلباتهم، كما أنّ عدد كبير من القوانين والسياسات لا يدعم بشكل علني الأسر لتصبح أكثر قوة وتمكيناً (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2025). وعليه فإنّ الحوكمة الرشيدة تتطلب الثقة والتقارب بين الفاعلين المعنيين والأسر، ممّا يفتح المجال أمام تنمية مستدامة قائمة على رؤية مشتركة. غير أنّ الوضع في لبنان، بحسب كاسارجي (2021) يتسم بضعف هذا الرابط وانعدام الثقة. فالخدمات الاجتماعية المقدمة تفتقر الى نهج تشاركي حقيقي بين كافة الجهات المعنيّة من جهة، والأسر من جهة أخرى (Kassargy, Haykal Hariri, & Adjizian Gérard, 2021).

2. أهميّة البحث

تأتي أهميّة هذا البحث في تعميق المعرفة حول المكانة الممنوحة للأسر في تصميم وتنفيذ الخدمات الاجتماعية؛ إذْ تُعَدّ شراكة الأسر قضيةً أساسيّةً لتعزيزرفاههم وبناء التماسك الاجتماعي. كما تُشكّل مبدأً جوهريّاً في السياسات الاجتماعية والأسرية، وتُسهم في تعزيز المواطنة في ادارة شؤون المجتمع وتنمية الممارسة الديمقراطية.

وعليه، يكتسب هذا البحث أهميّته العمليّة من إبراز دور الأسر كفاعلين ناشطين في إدارة شؤونهم الحياتية والاجتماعية، وخلق مساحات تُمكّنهم من التعبير عن آرائهم وتصوراتهم، بما يجعل الخدمات الاجتماعية أكثر فعاليّة ومواءمة لاحتياجاتهم.

كما يفتح آفاقاً جديدة لممارسة العمل الاجتماعي من خلال انتهاج مقارباتٍ ترتكز على الحقوق وتمكين قدرات الأسر.

3. الإطار المفاهيمي

إنّ دراسة البيانات المتعلّقة بموضوع البحث أتاحت استخراج ثلاث مفاهيم أساسيّة، هي: الحوكمة المتعدّدة الأطراف، والشراكة، والمشاركة.

3.1 الحوكمة المتعددة الأطراف

إنَّ تصميم وتنفيذ وتقييم الخدمات الاجتماعية يتطلّب تشاركاً وتكاملاً في المسؤوليات بين مختلف الفاعلين، من مؤسسات حكوميّة وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وأُسر معنيّة. ويقتضي ذلك توفير جهوزيّة ماديّة وفنيّة تُمكّن جميع الأطراف من التعاون والتنسيق البنّاء لتحقيق الأهداف المنشودة من هذه الخدمات الاجتماعية.

وعليه، تبرز أهميّة الحوكمة الحديثة كعنصرٍ أساسيٍّ لضمان فعاليّة الخدمات، إذ تسهم في تعزيز العدالة والمساواة، والاستخدام الفعّال للموارد الطبيعيّة والبشريّة والماديّة، إضافةً إلى القدرة على تقديم خدمات تتلاءم مع حاجات الأسر .

فالحوكمة تمثّل شكلاً من أشكال الديمقراطية التشاركية (البنك الدولي، 2018)، وهي تقوم على التشاور والتعاون والمشاركة والشفافية في صنع القرار، فضلاً عن الشراكة وتقارب المصالح بين جميع أصحاب المصلحة.

وقد وُضِعَ تصنيف لأنظمة الحوكمة (Petrela & Battesti, 2012)، من بينها الحوكمة المتعدّدة الأطراف التي تندرج في إطار هذا البحث. يقوم هذا النموذج من الحوكمة على مشاركة مجموعة متنوّعة من الفاعلين في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الروابط والجمعيات، في صياغة السياسات العامة المحليّة وتنفيذها. وتضطلع السلطات العامة بدور تيسيري يتمثّل في إدارة الإجراءات العامة، في حين تشترك جهات متعدّدة في إنتاج الخدمات الجماعيّة أو شبه الجماعيّة، التي تموّل من مصادر عامّة وخاصة على حد سواء.

ويجري تحديد القواعد وإجراءات التقييم من خلال مسار تفاوضي تشاركي بين مختلف الأطراف، ممّا يؤدي عادةً إلى إنشاء هيئات تنسيق لا مركزية مفتوحة لجميع الفاعلين المعنيين. وتعتمد هذه الهيئات على الطريقة الهجينة (رأسية و/ أو افقية). وبهذا المعنى، تُعد هيئات التنسيق المتعدّدة الأطراف ديناميّات مؤسسيّة تشكل جزءًا أساسياً فيما يُعرف بحوكمة المواطنين.

3.1.1 أبعاد الحوكمة

يرى هوغون (Hugon, 2002) أنّ الحوكمة تقوم على أربعة أبعاد أساسية. يتمثّل البُعد الأول في الترابط بين الجهات الفاعلة بما يتيح عمليات صنع القرار بصورة تشاركيّة. أمّا البُعد الثاني فيرتكز على التشارك والتوافق في تبادل الآراء، حيث تصبح الدولة، ممثَّلةً بالسلطات التشريعيّة والوزارات والإدارات المعنيّة، فاعلاً أساسيًّا إلى جانب القطاع الثالث المتمثّل في الجمعيات والمنظمات غير الحكوميّة. ويقوم البُعد الثالث على الرابط الشبكي والتنظيم المؤسسي، إذ تؤكد الحوكمة على تعدّد المؤسسات والهياكل المستقلة ولكن المترابطة ضمن شبكات، حيث أصبحت الوزارة المعنية وفق لوكير بناءً اجتماعيًّا شرعيًّا، لكونها فاعلاً منتجًا إلى جانب بقية الأطراف (LeCuyer, 2000). أمّا البُعد الرابع، فيتّصل بـ مشروع التنمية المحليّة الذي يعزّز اللامركزية بوصفها أسلوبًا حديثًا للحوكمة.

3.1.2 مبادئ الحوكمة

تقوم الحوكمة الحديثة على جملة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية إدارة الخدمات الاجتماعية. ومن أبرز هذه المبادئ اعتماد الإدارة المرنة القائمة على الحوار والتنسيق بين مختلف الأطراف، بما يضمن تحقيق توازن في الأداء ويحدّ من مظاهر سوء الإدارة والأضرار المحتملة. ويُعدّ مبدأ الشراكة في هذا السياق محورًا رئيسًا، إذ يسهم في بناء علاقات تكاملية ومنصفة بين الأطراف الحكومية والمدنية والخاصة، على اختلاف مواردها وأدوارها وأساليب عملها، بما يعزّز التعاون ويقوي آليات التنسيق لخدمة الصالح العام. كما يبرز مبدأ العدالة والتوازن في توزيع الأدوار والمسؤوليات، الذي يقوم على توظيف الكفاءة والتخصصيّة دون المساس بدور الدولة، بل من خلال تطويره وابتكار أدوار جديدة أكثر فاعلية. ويكتمل هذا الإطار بمبدأ الشفافية الذي يقوم على إتاحة المعلومات والقرارات بوضوح لجميع الفاعلين والمستفيدين، إلى جانب مبدأ المساءلة والرقابة الذي يرتبط مباشرة بمتابعة التنفيذ والتقييم المستمر لجودة الخدمات. ومن هذا المنطلق، يتجلّى الترابط الوثيق بين الحوكمة والشراكة، إذ تُعدّ الشراكة الإطار العملي الذي يمنح الحوكمة فعاليتها في إدارة الخدمات.

3.2 مفهوم الشراكة

تُعرَّف الشراكة بوصفها إطارًا يقوم على وجود أهداف مشتركة والتزام متبادل بين أطراف مختلفة، تعمل ضمن مستوى متقارب من المسؤولية والفاعليّة. وهي لا تقتصر على كونها صيغة تنظيمية للتعاون، بل تمثل أيضًا حالة ذهنية تعكس استعداد الأطراف للتفاعل الإيجابي والتكامل بما يحقق المصلحة المشتركة (Damon, 2001). ويشير دامون (2001) إلى أنّ الشراكة تسمح للجهات الفاعلة ذات الصلاحيات المتفاوتة بالتشاور واتخاذ القرارات بشكل مشترك، كما تمكّنهم من التعاون في تنفيذ المشاريع بصورة متكاملة.

وعليه، تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية تمكّن من تحقيق مشاركة فعليّة للأطراف المعنية، بما في ذلك الأسر المستفيدة من الخدمات الاجتماعية، حيث تُعتبر مشاركتها مبدأً أساسيًا في صياغة السياسات الاجتماعية والأسرية. وتُسهم هذه المشاركة في تعزيز النقاش السياسي وتمكين الأسر من ممارسة دورها الفاعل كمواطنين مشاركين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم (Avenel, 2017).

علاوة على ذلك، تُعد المشاركة أداةً لتعزيز الدمج الاجتماعي وتحقيق المسؤولية المشتركة بين الأسر والمجتمع، كما تسهم في استعادة ثقة المواطنين، لا سيما الفئات الأكثر هشاشة، في ممثليهم ومؤسساتهم، وتشكّل عنصراً أساسياً في تعزيز التضامن الاجتماعي.

3.3 المشاركة: مفهوم متعدد الأبعاد

تُعد المشاركة مفهومًا متعدد الأبعاد يتضمن تعريفات متنوّعة، ويرتبط أساسًا بالقدرة على التدخل في صنع القرار وممارسة النفوذ ضمن العمليات التنظيمية والاجتماعية. وفي إطار العمل التنموي، يسلّط دونزولو وموفل (Donzelot & Mevel, 2002) الضوء على النهج التشاركي من خلال مفهوم التمكين، الذي يُسهم في توضيح المشاركة بوصفها عملية تقوم على تنمية قدرات الأفراد والجماعات وتعزيز إرادتهم في توجيه مسار حياتهم والتحكّم فيه، إلى جانب تمكينهم من التعاون مع الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة. وفي سياق الخدمات الاجتماعية، تكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة عند الحديث عن مشاركة الأسر، حيث تتيح لها التعبير عن احتياجاتها، والمساهمة في صنع القرارات، والمشاركة الفاعلة في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تستجيب لتلك الاحتياجات.

3.3.1 العوامل المحددة للمشاركة

تنقسم العوامل المؤثرة في المشاركة إلى جانبين أساسيين: جانب يرتبط بخصائص الجهات الفاعلة نفسها، وجانب آخر يخضع لظروف خارجية. ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

المرجع (أو إطار المشكلة):

تُعرَّف المرجعية بأنها مجموعة التصورات والمعايير والقيم التي يبني من خلالها الفاعلون في السياسات صورة عن الواقع الذي يسعون إلى التدخل فيه. وتقوم المشاركة، في هذا السياق، على إدراك الفاعلين لوجود وضع إشكالي يستوجب تدخل السلطات العامة (Muller, 1994; Braud, 1998; Lagroye, 1997).

الدوافع والتجارب السابقة:

تشير الدوافع إلى الأسباب التي تحفّز مختلف المجموعات على المشاركة أو العزوف عنها، إذ تحدد درجة ومستوى ونوعية استثمارها في عملية تطوير السياسات الاجتماعية والخدمات العامة (Donzelot & Mével, 2002) كما أن التجارب السابقة في مجال التعاون بين الفاعلين قد تؤثر على قراراتهم بشأن الانخراط في تجارب جديدة، وعلى مستوى مشاركتهم وكيفيتها(Kiwan, 1998).

الإستراتيجيات:

تتمثل الاستراتيجيات في الوسائل التي يعتمدها الفاعلون لممارسة دورهم بفعالية إلى جانب الأطراف المعنية. ويُمارَس التأثير في هذا الإطار عبر الإعلان عن مشكلات اجتماعية تستدعي معالجة أو من خلال المشاركة في تنفيذ سياسات عامة (Dore, 1989; Bouchet, 2001; Muller & Surel, 1998). وتشمل الاستراتيجيات مجموعة واسعة من الأدوات، مثل قدرة منظمات المجتمع المدني على تقدير احتياجات المجتمعات المحلية، وتشكيل تحالفات أو شبكات، إضافة إلى التفاوض مع المستفيدين حول أولويّات التدخل، وإنشاء لجان مشتركة مع السلطات المحلية، وما الى ذلك.

الموارد

تشمل الموارد مختلف الأصول المتاحة أمام المشاركين، والتي يقررون توظيفها في مسار انخراطهم. وتمثل هذه الموارد مقومات أساسية تُمكّنهم من ممارسة التأثير وتمنحهم سلطة فعلية. وقد تستند هذه القوة إلى المكانة الاجتماعية، أو إلى الخبرة المرتبطة بالقضية المطروحة، أو إلى القدرة التمثيلية للجماعات المعنية بالمشكلة.(Lagroye, 1997; Muller & Surel, 1998)

3.3.2 مستويات المشاركة المختلفة

يقدّم جاك دونزيلوت ورينو إبستين (Donzelot & Epstein, 2006) تصورًا لمستويات المشاركة يوضّح اختلاف درجاتها وأشكالها. ففي المستوى الأول، أي غياب المشاركة، يقتصر الهدف على تثقيف الأفراد أو تقديم العلاج لهم من دون أي إشراك فعلي في صنع القرار. أما المستوى الثاني، وهو المشاركة الرمزية، فينقسم إلى ثلاث درجات؛ تبدأ بدرجة المعلومات التي تُعد ضرورية لإضفاء الشرعية على المشاركة لكنها تبقى محدودة لكونها تسير في اتجاه واحد ولا تتيح قنوات للتغذية الراجعة. تليها المشاورة، التي تُعتبر ممارسة مشروعة لكنها لا تضمن الأخذ بالاقتراحات أو التوقعات المطروحة من قِبل المشاركين. ثم تأتي درجة الطمأنة، حيث يُسمح للمشاركين بتقديم مقترحات، غير أن السلطة الفعلية في تقدير جدواها تبقى بيد أصحاب القرار. وفي المستوى الثالث، أي الشراكة وتفويض السلطة، تتحقق المشاركة الحقيقية من خلال منح الفاعلين سلطة فعليّة من القاعدة، بما في ذلك الوصول إلى عملية اتخاذ القرار والتأثير فيها عبر المعرفة والممارسة.

3.3.3 فوائد المشاركة للأسر المعنيّة والفاعلين المهنيين

تُعد المشاركة ركيزة أساسية في مقاربات العمل الاجتماعي المعاصر، إذ تمثل آلية لتعزيز الفاعلية والشفافية داخل المنظومات المؤسسية. ولا تقتصر أهميتها على الأسر المعنيّة، بل تمتد لتشمل الفاعلين المهنيين عبر إحداث تحولات في طرق التدخل والممارسة.

يتجلى الأثر الأساسي لديناميات المشاركة بالنسبة للأسر المعنيّة في جعل الخدمات الاجتماعية أكثر وضوحًا وقابلة للفهم داخل النظام المؤسسي. كما تسهم المشاركة في تعزيز المعرفة بالحقوق، وتشجيع الانخراط الفعّال، والتقليل من مشاعر العزلة لدى الأفراد، وذلك من خلال تنمية المهارات الاجتماعية التي تعزز الإحساس بالقيمة والاعتراف بهم كمواطنين، بما يتجاوز وضعهم كـ "مستفيدين" فقط (Avenel, 2017).

علاوة على ذلك، تتيح المشاركة للأسر زيادة قدرتها على المبادرة، رغم أن المسارات غالبًا ما تتسم بمشاعر التقليل من القيمة أو الوصم. وفي هذا الإطار، فإن الانخراط في مشاريع جماعية يوفّر أساسًا مشتركًا لفهم أعمق لقضايا الاندماج الفردي، ويتيح إطارًا بديلًا لمعالجة المشكلات الاجتماعية بعيدًا عن الطابع النفسي أو مشاعر التهميش(Bresson, 2012)

أما بالنسبة للجهات الفاعلة المهنية، فيكمن الأثر الأساسي للمشاركة في تعميق معرفتهم بالطلب الاجتماعي وفهمهم لإمكانية تحويل هذا النهج إلى ممارسة عملية. كما يُظهر تطوير مشروع اجتماعي عبر مقاربة تشاركية مع الأشخاص المعنيين أن هؤلاء الأفراد غالبًا ما يساهمون في تفكيك التمثلات السائدة، بخلاف ما يحدث عادةً في عمليات التنفيذ التقليدية التي يديرها المتخصّصون وحدهم.

وبالنسبة للاختصاصيين الاجتماعيين على وجه الخصوص، تسهم المشاركة في إعادة توجيه ممارسات التدخل الاجتماعي نحو مقاربة أكثر أفقية وابتكارًا، مما يعزز التعاون ويوسّع نطاق تبادل المعرفة والخبرات بشكل أكثر فاعلية.

خلاصة القول، إن فوائد المشاركة لا تقتصر على تحسين أداء وجودة الخدمات الاجتماعية فحسب، بل تمتد أيضًا لتُحدث تأثيرات إيجابية على الإدماج الاجتماعي وتعزيز المواطنة.

3.3.4 قيود المشاركة

تشير قيود المشاركة إلى العوامل أو الشروط التي قد تُفرض على الأفراد أو الجماعات مثل الأسر، فتحدّ من إمكان انخراطهم أو تؤثر في طبيعة مشاركتهم. وتعود هذه القيود إلى جملة من الأسباب، من أبرزها: السياقات السياسية غير المواتية، وغياب الرؤية الاستراتيجية، وضعف قنوات التواصل بين السلطات العامة والقطاع الجمعوي. كما يمكن أن ترتبط بضعف كفاءة الإدارة العامة أو منظمات المجتمع المدني، إضافةً إلى هيمنة السلطات العامة على عملية صنع القرار، وهو ما يجعل المشاركة في كثير من الأحيان محدودة أو شكليّة أكثر من كونها فعليّة وفاعلة(Lafore,2016; Lagroye, 1997)

4. منهجية البحث

4.1 منهج الدراسة

اتّبعت هذه الدراسة منهج البحث النوعيّ البنائيّ من النوع الاستكشافيّ الوصفيّ. ففي منظور البحث النوعيّ البنائيّ، تُعَدّ المعرفة بناءً مشتركًا ينشأ من تفاعل الباحث مع المشاركين، وهو تفاعل تتقاطع فيه القيم التي تؤثر في المعرفة المنتجة وفي عمليّة إنتاجها. وبالتالي تُعدّ الذاتيّة والذاتيّة المتبادلة «وسيلة» لا مفرَّ منها لبناء المعرفة، وليست عقبة أمام إنتاجها (Anadon & Guillemette,2007,pp.26-37). يتيح البحث النوعيّ ذو الطبيعة الاستكشافيّة التعرّف إلى الأشخاص واهتماماتهم (Poupart et "

al., 1997)، بينما يهدف المنهج الوصفيّ إلى جعل الحقائق المعقّدة مفهومة(Milles & Huberman, 2003) كما يطرح بدقة مسألة الآليات والجهات الفاعلة، موفّرًا معلومات سياقية يمكن أن تشكّل أساسًا لمزيد من البحوث التوضيحيّة (Poupart et al., 1997).

ومن مميزات هذا البحث أنّه يتصف بالمرونة من ناحية البناء التدريجيّ لموضوع الدراسة، والانفتاح على خبرة المشاركين وثقافتهم، والاستكشاف الاستقرائيّ، وبناء معرفة شاملة عن الواقع(Dumez, 2010).

4.2 مجتمع البحث

تُنفّذ هذه الدراسة في وزارة الشؤون الاجتماعية بلبنان، وتعتمد على دراسة حالة ذات موضوع واحد وهو موضوع الحالة، لفهم الظاهرة والتعمّق فيها(Gauthier, 2004) . يركّز البحث على الوحدات الأساسيّة المعنيّة بموضوع الدراسة وهي:

مصلحة الشؤون الأسرية: وتضم دائرة شؤون الأسرة، التي تهتمّ وفق مرسوم (رقم 5734) بأوضاع الأسر والمشكلات التي تعاني منها أفرادها، ولا سيّما مشكلات الطّفولة والعمر الثالث.

مراكز الخدمات الإنمائية: هي مشاريع اجتماعيّة منبثقة عن وزارة الشؤون الاجتماعيّة، تعمل على تحديد الحاجات، واقتراح تقديم الخدمات الرعائية والوقائية والإنمائية، وتحفيز المشاركة المجتمعيّة، وتنسّق في نشاطاتها مع مختلف الأجهزة المختصّة في الوزارة (المواد55 و56 من المرسوم التنظيمي رقم 5734).

المشاريع المنبثقة عن الوزارة والمشتركة مع الجمعيات والمنظّمات: يرتكز عمل المشاريع إلى التّخطيط ووضع البرامج المتنوّعة.

4.3 عينة البحث ومعايير الاختيار

في هذا البحث، تستند استراتيجيّة اختيار العيّنة إلى النهج النوعيّ من الموقع نفسه .(echantillonage intra-site) وقد جرى اعتماد عيّنة غير احتماليّة مقصودة ذات خيار عقلانيّ(choix raisonné) ، الأمر الذي يقتضي انتقاء الوحدات (الأفراد) الأكثر انسجامًا مع أهداف البحث (Miles & Huberman, 2005) . تتكوّن عيّنة هذا البحث من 37 فردًا، وفق ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: الأسر المعنيّة بالخدمات الاجتماعيّة المقدّمة في المراكز، ويبلغ عددها أربع عشرة أسرة. وقد حددت وفق المعايير الآتية: أسر تواجه مشكلات اجتماعيّة متنوّعة (كالطلاق، الترمّل، تعدّد الزوجات، الخلافات الزوجية، العنف الأسري)، أسر تضم كبار السن، وأسر تشمل أفرادًا من ذوي الاحتياجات الإضافيّة.

المستوى الثاني: المهنيون في الإدارة المركزيّة المعنيون بصناعة القرار وتخطيط الاستراتيجيّات الأسريّة، ويبلغ عددهم خمسة أفراد.

المستوى الثالث: المهنيون العاملون في بعض مراكز الخدمات الإنمائيّة، وهم على فئتين: أ–الإداريّون المسؤولون عن إدارة المراكز (10 أفراد). ب – العاملون الاجتماعيون الذين يتدخلون مع الأفراد والأسر من خلال البرامج والأنشطة الاجتماعيّة (8 أفراد).

بالنسبة إلى تحديد المراكز العشرة، فقد شمل الاختيار مراكز توفّر برامج اجتماعيّة وأسريّة، وأخرى تقدّم خدمات محدودة. وقد تنوّعت هذه المراكز لتشمل معظم المحافظات: بيروت، جبل لبنان، جبيل وكسروان، الشمال، عكار، الجنوب، البقاع، وبعلبك الهرمل.

4.4 أدوات جمع البيانات

أداة جمع البيانات المعتمدة في هذا البحث هي المقابلة شبه المنظّمة، وهي من الأدوات الرئيسة والفعّالة في البحوث النوعيّة. وتهدف المقابلة شبه المنظّمة إلى التّوضيح والحصول على بيانات معمّقة تعكس فهمًا أوسع لموضوع الدراسة. جرى إعداد دليل مقابلة خاص بالأسر من أهدافه التعرّف على طبيعة شراكة الأسرة في الخدمات الاجتماعيّة المقدَّمة لها، ومدى انسجام هذه الخدمات مع حاجاتها، فضلًا عن استقاء آرائها واقتراحاتها لتطوير هذه الشراكة. كما أُعِدّ دليل مقابلة خاص بالمهنيّين للتعرّف إلى واقع الخدمات الاجتماعيّة من وجهة نظرهم، وآليّات التخطيط والتنفيذ المعتمدة، بالإضافة إلى تطلّعاتهم المستقبليّة لتطوير هذه الخدمات.

وقد تمّت هذه الدراسة في إطار احترام تام للمعايير الأخلاقيّة المعتمدة في البحث العلميّ. ونالت موافقة لجنة أخلاقيات الأبحاث العلميّة في جامعة القدّيس يوسف في بيروت قبل الشّروع في العمل الميدانيّ. وعليه حرص الباحث على مبادئ أساسيّة وهي: احترام استقلاليّة المشاركين، والحصول على موافقتهم المستنيرة، وصون الخصوصيّة والسريّة عبر ترميز البيانات، وضمان المصداقية والموضوعيّة في عرض النتائج، وبناء علاقة قائمة على الثقة والشفافية.

4.5 تحليل البيانات

اتّبع تحليل المحتوى أربع خطوات أساسيّة(Bardin, 1986) ، شملت الخطوة الأولى نسخ المقابلات كاملة، وترميزها لضمان السريّة، وترقيم السطور لتيسير التتبّع، مع الالتزام بالشموليّة والتجانس (Aktouf, 1987) . في الخطوة الثانية، جرت قراءة متأنيّة ومتكرّرة للمقابلات لتكوين نظرة عامة، وتحديد المعنى العام للسرد، وبلورة الأفكار الرئيسيّة (L'Ecuyer, 1985). أما الخطوة الثالثة تمثّلت في الترميز، وتقطيع البيانات وتجميعها وتصنيفها إلى فئات وفئات فرعيّة تعكس المعاني المتشابهة أو المتناقضة، واختيار الاقتباسات المناسبة(Blais & Martineau, 2006) ، مع مراعاة الحصريّة والشموليّة والفعاليّة والموضوعيّة (Bardin, 1986). في الخطوة الأخيرة، تمّ تحليل النتائج وتفسيرها، تبع ذلك صياغة الاستنتاجات ووضع المقترحات.

4.6 حدود البحث

تأثير الأزمة الاقتصادية والمعيشية على وضع القطاع العام، بما فيها مجتمع الدراسة، وهنا نُثني على دور الادارة المركزية التي سهلّت العمل رغم الظروف الصعبة.

5. نتائج الدراسة

5.1 ثغرات في عمليّة التّخطيط القائمة من قاعدة الأعلى إلى الأسفل

يؤكّد المهنيون المستجيبون أنّ الموازنة المخصّصة غير كافية لتصميم الخدمات، وإنّ اعتماد الدولة على المنظّمات الدوليّة في تمويل مؤسّساتها ورسم السياسات قد أوجد فجوة في التّخطيط الاستراتيجي المنظّم، وجعل الخدمات غير مستدامة.

كما يشير المهنيون إلى ضعف الاهتمام ببناء قدرات جهاز متخصّص بالتّخطيط في الوزارة معنيّ بالتخطيط والابتكار والتطوير، إضافة إلى غياب فريق عمل متكامل يُعنى بدراسة حاجات الأسر والمجتمع المحلّي واقتراح الخدمات الملائمة. وُيضاف إلى ذلك أنّ تّخطيط البرامج والمشاريع يتم غالبًا عبر الإدارة المركزيّة بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات الشريكة، أي وفق مقاربة "من الأعلى إلى الأسفل"،

الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم انسجام البرامج والأنشطة مع حاجات الأسر. أمّا على صعيد الأسر المستجيبة، فتتوافق معطياتها مع ما أورده المهنيّون، اذْ تشير بعض الأسر إلى أنّ استقطاب المعنيّين لبعض الأنشطة لا يتماشى مع حاجاتها الفعليّة.

5.2 استراتيجيّة العمل الاجتماعيّ مع الأسر غير واضحة، مجزّأة، وغير متكاملة

يرى المهنيون المستجيبون أنّ الخدمات ما تزال مُجزأة، وتفتقر إلى استراتيجيّة عمل واضحة ومحدّدة. كما يشيرون إلى غياب تصميم برامج مترابطة قادرة على مقاربة الاشكاليّات الاجتماعيّة التي تواجهها الأسر بشكل شامل ومتكامل.

ويضاف إلى ذلك أنّ الخلل في إدارة الأزمات المتتالية كان له انعكاس سلبي على عمل الوزارات كافّة، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعيّة، ما جعل الخدمات المقدّمة تتسم بالطابع الإغاثي وتفتقر الى عناصر التمكين والتنمية. ويؤدي هذا الوضع إلى وضع الكثير من الأسر في حالة من العجز والاعتماديّة على المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة والجمعيات المعنيّة.

5.3 علاقة إداريّة بيروقراطيّة ومركزيّة القرار

يشير المهنيون المستجيبون إلى أنّ الروتين الإداري ومركزيّة القرار يحدّان من فاعلية إدارة العمل ويبطئان وتيرة اتخاذ القرارات، بما لا ينسجم مع الحاجة إلى سرعة الاستجابة لمتطلبات الأسر. ويؤكدون أنّ هذا الواقع أسهم في حرمان عدد من الأسر من الخدمات أو تأخّر حصولها عليها. كما يلفتون إلى أنّ الإجراءات البيروقراطية دفعت بعض الجهات الداعمة والمموِّلة إلى الحدّ من تعاونها مع مراكز الخدمات الإنمائية، مفضّلةً الشراكة مع الجمعيات المحليّة لتنفيذ المشاريع.
وتتوافق معطيات الأسر المستجيبة مع ما أشار إليه المهنيون، إذ عبّرت بعض الأسر عن معاناتها من طول فترة الانتظار للحصول على الموافقات اللازمة للاستفادة من الخدمات.

5.4 محدوديّة في التّنسيق بين الجهات المعنيّة

شدّد المهنيون المستجيبون على غياب آليات تنسيق واضحة بين الجهات المعنيّة، ما يضطرّهم احيانًا إلى اللجوء إلى التنسيق غير الرسميّ مع بعض الأطراف لتسريع حصول الأفراد والأسر على الخدمات التي تلبّي احتياجاتهم. ويرى هؤلاء أنّ ذلك يرتبط بالروتين الإداريّ الذي يبطئ الاستجابة ويطيل اجراءات المراجعة، إضافة إلى ضعف الاعلام الاجتماعيّ عن الخدمات، فضلاً عن محدوديّة قدرة الأسر على التنقّل للوصول إلى هذه الخدمات.

ويتقاطع هذا الطرح مع نظرة بعض الأسر المستجيبة التي عبّرت عن التحديات التي تواجهها في الوصول إلى خدمات المراكز والجمعيات.

5.5 علاقة تعاقديّة مع مؤسّسات القطاع الأهليّ بحاجة إلى تطوير لتحقيق التّنميّة

تظهر نتائج الدراسة أنّ شبكة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة والقطاع الأهليّ غير كافية لتلبية حاجات الأسر على المستوى الوطنيّ، حيث يبرز تباين في أولويّات العمل المتعلّق بالأسرة بين الوزارة والجهات المموّلة.
كما أشار المهنيون المستجيبون إلى أنّ إنتاجيّة عمل المراكز وزارة الشؤون الاجتماعيّة باتت مرتبطة بالمشاريع المشتركة مع الجهات الداعمة والمانحة، الأمر الذي أدّى إلى تباين في مستوى نشاط هذه المراكز وفعاليتها داخل المجتمعات المحليّة. وقد أكّدت الأسر

المستجيبة هذا الواقع، إذ اعتبرت أنّ نقص الخدمات يعكس غياب دور الدولة في دعمها، ما دفعها إلى الاعتماد بشكل أكبر على الجمعيات الأهليّة لتلبية احتياجاتها. ومن وجهة نظر هذه الأسر، فإنّ الشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدنيّ هي ضرورة لتعزيز إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعيّة في تقديم الخدمات للأسر.

6. المناقشة

أظهرت نتائج الدراسة أنّ شراكة الأسر في الخدمات الاجتماعية المقدمة في السياق اللبناني تواجه مجموعة من القيود التي تحدّ من قدرتها على المشاركة النشطة والفعّالة.

على صعيد التخطيط، هناك فجوة ناتجة عن النهج المتبع القائم على العمل من الأعلى إلى الأسفل، ما أدى إلى غياب آلية وطنية ونظام تشغيل واضح لوضع السياسات والخطط. ويتوافق ذلك مع ما ورد في وثيقة الرؤية الجديدة لوزارة الشؤون الاجتماعية الخاصة بخدمات رعاية الطفل والأسرة في لبنان (2025) حول غياب رؤية شاملة على المستوى الوطني فيما يتعلّق بالأسر.

وتسبّبت هذه الثغرات المتعلقة بالتخطيط في تقديم خدمات مجزأة، تفتقر إلى الشراكة والقدرة على تلبية احتياجات الأسر. وهذا يتعارض مع مفهوم التخطيط التشاركي الذي يستدعي مشاركة جميع الجهات المعنية، ومن ضمنها الأسر، في بناء تحالفات لمعالجة القضايا الاجتماعية، والانتقال من التفكير الفردي إلى التخطيط الجماعي (Ravon, 2012) . كما يُبرز غياب المرجعية المتمثلة بمجموعة التصورات والمعايير والقيم التي يبني من خلالها الفاعلون المعنيون صورة عن الواقع الذي يسعون إلى التدخّل فيه (Muller, 1994; Braud, 1998; Lagroye, 1997).

كما أظهرت النتائج أنّ واقع التنسيق الهش مرتبط بالهيكلية الإدارية البيروقراطية القائمة على المركزية، وما يترتب عليها من سلبيات تمثّلت في استياء وظيفي ونقص الدافعية لدى المهنيين، الذين يرون أنّ استقلاليتهم وصلاحياتهم المهنية محدودة، ويتلقون القرارات دون المشاركة فيها. ويتماشى هذا مع تحليل ماكس ويبر لسلبيات البيروقراطية الإدارية، التي قد تدفع المهنيين إلى الاكتفاء بالحد الأدنى من الأداء، وتجنّب المسؤولية واتخاذ القرارات، أو اختيار البدائل التي تتوافق فقط مع الأنظمة والقوانين. كما يتقاطع ذلك مع تأثير الدوافع التي تشجع المجموعات المختلفة على المشاركة أو عدم المشاركة في عملية تطوير الخدمات الاجتماعية، ومدى شعور الفرد بأن له مساهمة مفيدة ستؤخذ بعين الاعتبار، وقدرته على التأثير في القرارات(Donzelot & Mével, 2002; Kiwan, 1998) .

كذلك، تبرز النتائج أنّ طبيعة الشراكة بين الوزارة والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الأهليّة والمنظمات الدولية، أدت إلى خدمات غير شاملة وغير مستدامة، إذ لا توجد مقاربات واضحة في تصميم الخدمات، ما أسفر أحيانًا عن بناء شراكات لا تراعي الواقع اللبناني ولا تستجيب للاحتياجات الفعلية للأسر. وهذا يتعارض مع مفهوم الشراكة المبنية على علاقة طويلة الأمد، بمعنى أن تكون متناظرة أو على الأقل مؤاتية لاستقلال كل طرف، ومعاملة المنافع بالمثل. فالشراكة ليست فقط في تحديد العمل المطلوب إنجازه، بل أيضًا في السعي لتحقيق أهداف مشتركة تمكّن الشركاء من تجميع مواردهم دون فقدان الهوية والسيطرة على مواردهم الخاصة (Levesque, 2007).

وعليه، فإن العلاقة بين الفاعلين المعنيين بالخدمات الاجتماعية والأسر ليست قائمة على نظام منسّق ومتكامل، بسبب صعوبة تحديد الأدوار والمهام بين الجهات المختلفة في التدخّل، وضعف فهم المشكلات وتحديد الاحتياجات بالشراكة مع الأسر، وعدم الاستجابة لها بما يخدم رفاهية الأسرة. لذلك، تتطلّب هذه الشراكة بناء حوكمة رشيدة تقوم على إطار مؤسّساتي بين وزارة الشؤون الاجتماعية وكافة

الجهات الرسمية وغير الرسمية في القطاع الأهلي والمنظمات الدولية، بما يؤدي إلى شراكة مؤسّساتية حقيقية تعزز رفاهيّة الأسر. وهذا ما يؤكّد على البُعد التشاركي والتوافقي في تبادل الآراء وأخذ القرارات، حيث تصبح الدولة، ممثَّلةً بالسلطات التشريعيّة والوزارات والإدارات المعنيّة، فاعلاً أساسيًّا إلى جانب القطاع الثالث المتمثّل في الجمعيات والمنظمات غير الحكوميّة .(Hugon, 2002).

7. المقترحات

- تعزيز السياسات الاجتماعية والأسرية التشاركية التي تمنح الأسر دورًا فاعلًا في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات، بما يضمن تقديم خدمات ملائمة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.
- تعزيز ثقافة البناء المشترك والتعاون والتنسيق بين جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالخدمات الاجتماعية لصالح الأسر.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، والعمل معهم لفهم الإشكاليات ووضع استراتيجيات وطنية تضمن رفاه الأسر.
- إعادة تعريف ممارسات محترفي العمل الاجتماعي مع الأسر والمؤسسات والمجتمع المدني من خلال الاستثمار في نماذج الدعم والتمكين والتنمية.
- تشجيع التدريب على المهارات المتعلقة بالشراكة، واستراتيجيات التمكين، وإدارة المشاريع الجماعية، والتقييم، والبحث العملي.
- اعتماد نهج التمكين الذي يعترف ويُثمّن قدرات الأسر على إدارة شؤون حياتهم بشكل مستقل.
- تفعيل الوسائل التي تحفّز مشاركة الأسر في المجتمعات المحليّة، مثل الاجتماعات العامة، اللجان المشتركة، الأيام المفتوحة، والأنشطة المجتمعية.
- ضمان إقامة شراكات مستدامة وشفافة تكون خاضعة للمساءلة والمتابعة لضمان استمرارية تأثيرها الإيجابي على الأسر.

8. الخاتمة

تُطرح الشراكة كإحدى الركائز الأساسيّة لإنتاج سياسات وتدخّلات اجتماعيّة أكثر ديمقراطيّة وملاءمة، لكونها قادرة على الانسجام بدرجة أكبر مع طبيعة المشكلات والقضايا المطروحة، كما أنّها تستند إلى طاقات الجهات الفاعلة المعنيّة وقدراتها على تجسيد التعاون في مختلف أشكال التدخّل. غير أنّ هذا التوجّه يفترض مسبقًا استعداد المسؤولين والإداريّين والتقنيّين لتقاسم الأدوار والصلاحيات في عمليّة صنع القرار.

إلاّ أنّ الممارسة، كما أبرزت نتائج هذه الدراسة، تُظهر أنّ الشراكة بين الأسر ووزارة الشؤون الاجتماعيّة ما تزال محكومة بقيود بنيويّة وتنظيميّة تحدّ من فعاليتها، إذ تبقي الأسر في موقع "المتلقي" بدلاً من موقع "الشريك الفاعل". وقد كشفت النتائج أنّ غياب التخطيط التشاركي، وضعف آليات التنسيق، واستمرار النهج البيروقراطي المركزي، جميعها أسهمت في إنتاج خدمات مُجزّأة يغلب عليها الطابع الإغاثي أكثر من الطابع التمكيني، الأمر الذي عزّز لدى العديد من الأسر شعورًا بالإحباط والاعتماديّة على ما يُقدَّم من خدمات.

في المقابل، تؤكّد الدراسة أنّ تعزيز موقع الأسر كشريك نشط يفتح المجال أمام إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الثقة والاعتراف المتبادل، بما يسمح بتطوير استراتيجيات أكثر انسجامًا مع الاحتياجات الواقعيّة للأسر، وأكثر قدرة على دعم مسارات التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

خلاصة القول، إنّ الشراكة ليست خيارًا إضافيًّا، بل استحقاق ديمقراطي يتطلّب ثقافة مؤسّسيّة منفتحة، وممارسة حثيثة ودؤوبة لإحراز التقدّم نحو تفعيلها. وهي، متى ما وُضعت موضع التنفيذ الفعلي، قادرة على إحداث تحوّل عميق في الممارسات المهنيّة والذهنيّات المؤسّسيّة، وعلى تأسيس نهج جديد في العلاقة بين الدولة، والمؤسّسات، والأسر، يقوم على الثقة والتلاقي والتبادل، بما يكفل بناء خدمات اجتماعيّة أكثر شمولًا واستدامة.

المراجع باللغة الأجنبية

Aktouf, O. (1987). Une technique fondamentale: L'analyse de contenu. In *Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations* (pp. 117–127). Presses de l'Université du Québec.

Anadon, M., & Guillemette, F. (2007). La RQ est-elle nécessairement inductive? *Recherches Qualitatives, Hors Série (5)*, 26–37. http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Revue.html

Avenel, C. (2017). Construire les politiques sociales avec les personnes accompagnées : La participation en attente d'un modèle d'intervention collective. *Vie sociale, (19)*, 51-65. https://doi.org/10.3917/vsoc.173.0051

Banque mondiale. (2018a). *Liban – Aperçu*. Banque mondiale. https://www.banquemondiale.org/fr/country/lebanon/overview#2

Bardin, L. (1986). *L'analyse de contenu* (4e éd.). Presses Universitaires de France.

Blais, M., & Martineau, S. (2006). L'analyse inductive générale: Description d'une démarche visant à donner un sens à des données brutes. *Recherches Qualitatives, 26*(2), 1–18. https://doi.org/10.7202/1085369ar

Bouchet, P., Joinneaux, G., & Dupeux, J.-M. (2001). Comment rester « contre ». *Informations Sociales*, 90–91, 34-43.

Braud, P. (1998). *Sociologie politique* (4e éd.). Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence.

Bresson, M. (2012). La psychologisation de l'intervention sociale : Paradoxes et enjeux. *Informations sociales* (169), 68–75.

Carrel, M. (2013). *Faire participer les habitants ? Pauvreté, citoyenneté et pouvoir d'agir dans les quartiers populaires*. Lyon: ENS Éditions. https://doi.org/10.4000/books.enseditions.237

Damon, J. (2001). *La dictature du partenariat*. Informations sociales, (95), 36–49.

Donzelot, J., & Epstein, R. (2006). *Démocratie et participation : l'exemple de la rénovation urbaine*. *Esprit*, (326), 5-34. https://doi.org/10.3917/espri.0607.0005

Donzelot, J., & Mevel, C. (2002). La participation : entre consultation d'un pouvoir et accomplissement d'un devoir. Les corporations de développement communautaire et le développement social urbain. *Lien social et politiques*, 48(automne), 81–93.

Doré, G., & Gaudreau, L. (1989). Politique sociale, politique partisane et profession. *Service Social*, 38(2–3) 246–261.

Dumez, H. (2010). La description: Point aveugle de la recherche qualitative. *Le Libellio d'AEGIS, 6*(2), 28–43.

Gauthier, B. (2004). *Recherche sociale: De la problématique à la collecte des données.* Presses de l'Université du Québec.

Hugon, P. (2002). Gouvernance. In G. Abraham-Frois & G. Caire (Eds.)**,** *Dictionnaire d'économie: Analyses, auteurs, institutions, politiques économiques* (2e éd.). Sirey.

Jaeger, M. (2015, février). *États généraux du travail social : Groupe de travail « Place des usagers »* (Rapport). Ministère des Affaires sociales, de la Santé et des Droits des femmes. http://social-sante-gouv.fr/IMG/pdf/Placedesusagers.pd

Kassargy, C., Haykal Hariri, S., & Adjizian Gerard, J. (2021). *Le Liban entre mauvaise gouvernance et crises socioéconomiques et environnementales*. InteraXXIons, (1), 195-210. Consulté à l'adresse https://journals.usj.edu.lb/interaxxions/article/view/621

Kiwan, F. (1998). Le social à la recherche d'une politique. In H. Kahil (Ed.), *Travail social et société: Actes* (pp 61–66). Beyrouth: ELFS.

L'Ecuyer, R. (1985). L'analyse de contenu: Notion et étapes. In J. P. Deslauriers, *Les méthodes de la recherche qualitative* (pp. 65–84). Presses de l'Université du Québec.

Lafore, R. (dir.). (2016). *Refonder les solidarités : Les associations au cœur de la protection sociale*. Dunod

Lagroye, J. (1997). *Sociologie politique* (3e éd.). Paris: Presses de Sciences Po et Dalloz.
Lécuyer, N. (2000). *Les nouvelles administrations du travail : des acteurs du développement*. Genève : Bureau international du travail.
Levesque, B. (2007). *Une gouvernance partagée et un partenariat institutionnalisé pour la prise en charge des services d'intérêt général*.

Miles, M. B., & Huberman, A. M. (2003). *Analyse des données qualitatives* (2e éd.). De Boeck.

Miles, M. B., & Huberman, A. M. (2005). *Qualitative data analysis: An expanded sourcebook* (2nd ed.). Sage Publication.

Muller, P. (1994). *Les politiques publiques* (2e éd.). Paris: Presses Universitaires de France.

Muller, P., & Surel, Y. (1998). *L'analyse des politiques publiques*. Paris: Montchrestien.

Petrella, F., & Battesti, N. R. (2012). Les logiques d'interaction entre associations et institutions publiques dans la gouvernance locale. *Informations sociale*, (172), 81–90.

Poinsot, O. (2016). *Le droit des personnes accueillies ou accompagnées : Les usagers dans l'action sociale etmédico-sociale*. LEH Éditions. ISBN 978-2-84874-647-0

Poupart, J., Groulx, L.-H., Deslauriers, J.-P., LaPerrière, A., Mayer, R., & Pires, A. P. (1997). *La recherche qualitative: Enjeux épistémologiques et méthodologiques*. Gaëtan Morin Éditeur Ltée.

Ravon, B. (2012). Refaire parler le métier. Le travail d'équipe pluridisciplinaire : réflexivité, controverses,accordage.*Nouvelle Revue de psychosociologie*, 14(2), 97–111. https://doi.org/10.3917/nrp.014.0097

المراجع باللغة العربية

البنك الدولي. (2024). تقييم الفقر والمساواة في لبنان 2024: مواجهة أزمة ممتدة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099052224104516741/pdf/P1766511325da10a71ab6b1ae97816dd20c.pd

وزارة الشؤون الاجتماعية. (2025، 23 كانون الثاني) . وزارة الشؤون الاجتماعية تكشف النقاب عن رؤية جديدة لخدمات رعاية الطفل والأسرة في لبنان. اليونيسف لبنان. https://www.unicef.org/lebanon/ar/وزارة-الشؤون-الاجتماعية-تكشف-النقاب-عن-رؤية-جديدة-لخدمات-رعاية-الطفل-والأسرة-في-لبنان

اليونيسف لبنان. (2023، حزيران). مستقبل قيد الانتظار: أزمة لبنان المتفاقمة تحطّم آمال الأطفال [تقرير]. اليونيسف.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

"Repositioning Families in Social Services: From Beneficiary to Active Partners"

Researcher:

Madeline Ibrahim Hijazi

Abstract

Social services in Lebanon face structural and cognitive challenges that constrain their capacity to effectively meet the needs of families. Traditional service delivery models often position families as passive beneficiaries, limiting their engagement in policy formulation and program development. This study examines the gap between governmental and non-governmental actors on one hand, and beneficiary families on the other, highlighting the absence of participatory planning and effective coordination mechanisms.

The research aims to describe the nature of partnerships between families and professional actors within the Ministry of Social Affairs, identify factors influencing these partnerships, and emphasize the role of families as active stakeholders in social service provision. Findings indicate that partnerships remain constrained by structural and organizational limitations, weak governance, and bureaucratic centralization, resulting in fragmented services that are predominantly relief-oriented and fostering dependency and frustration among families.

Nevertheless, the study demonstrates that enhancing the role of families as active partners facilitates the reconstruction of state-society relations based on trust and mutual recognition. It enables the development of strategies better aligned with families' actual needs, thereby promoting social and economic empowerment. Partnership is not merely optional but a democratic imperative, requiring an open institutional culture and sustained practice to achieve substantive changes in professional practices and organizational mindsets, ultimately establishing a collaborative framework that ensures inclusive and sustainable social service delivery.

Keywords: Family; Governance; Partnership; Participation